الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
16 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كوديلكا ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53456 (A)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد الجويد** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن النتائج الإيجابية للتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وصلت إلى جزء صغير فقط من سكان العالم. واستمر الفقر والجوع والأمراض المزمنة والبطالة، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة والإرهاب والاحتلال الأجنبي، في إعاقة التنمية. وبينما يرحب بلده بالمبادرات الإيجابية من قبل البلدان المتقدمة النمو فيما يختص بالمساعدة الإنمائية المباشرة وإلغاء ديون بعض البلدان الفقيرة، فإنه يدعو أيضا للتنفيذ العاجل لجميع توصيات وقرارات المؤتمرات والقمم الدولية بشأن التنمية، لاسيما مؤتمر مونتيري بشان تمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر قمة الجنوب الذي عقد بالدوحة والبيان الختامي للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة.

٢ - وأضاف قائلا، لقد أوضحت التقييمات العالمية أن بلده حققت قدرا كبيرا من النجاح في جميع مجالات التنمية عن طريق الاستخدام السليم لإيرادات النفط تضاف إلى ذلك تحسينات البنية التحتية الموجهة نحو تنويع موارد الدخل وتوسعة القاعدة الإنتاجية. وقد ازداد نصيب القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من ٥٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٦٧ في المائة عام ٢٠٠٤.

٣ - واستطرد يقول إنه جرى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية عبر الطرق المباشرة وغير المباشرة لتحفيز الاستثمار وإجراء التحسينات للبنية التحتية ودعم الأعمال التجارية الصغيرة. وتم تطوير الموارد البشرية عن طريق توفير التعليم وفرص العمل والرعاية الاجتماعية والصحية لجميع شرائح المجتمع، بما فيها الرجال والنساء والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والمعوقين وكبار السن. وتقدم بلده في دليل التنمية البشرية من النقطة ٤٦ في عام ٢٠٠٠ إلى النقطة ٤١ في عام ٢٠٠٤. واستخدمت التكنولوجيا من أجل التنمية، وبصفة خاصة مفهوم الحكومة الإلكترونية. وروعي إدخال بعد بيئي في التخطيط الاقتصادي الوطني عملا بجدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته قمة الأرض.

٤ - واختتم قوله بأن بلده أسهم في الشراكة العالمية عن طريق الدخول في اتفاقات ثنائية وإقليمية ودولية بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية والعينية للعديد من البلدان النامية وللبلدان التي نكبت بالصراع وبالكوارث الطبيعية، حيث بلغت تلك المساعدات ٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة في عام ٢٠٠٠. وبلده هو أيضا مصدر هام للتحويلات من قبل العمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

٥ - **السيد عليموف** (طاجيكستان): قال، على الرغم من أن البيان الختامي للقمة لا يعكس تطلعات الأمم الفقيرة والفقيرة جدا، إلا أنه سيعبئ ويحث الجهود على نطاق العالم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكدت القمة من جديد على أن نهج توافق آراء مونتيري بالنسبة لمسائل التنمية هو نهج صحيح. وكل بلد نام يتحمل المسئولية الأساسية لتنميته الذاتية، وحكومة بلده ملتزمة بالكامل بحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وقد كان بلده واحد من أوائل الدول التي تقوم بتقييم شامل لاحتياجاتها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي تشكل الأساس لإستراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ واستراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأصبح من الحيوي الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نعترف بجهود البلدان التي

اتخذت تدابير نحو بلوغ تلك الأهداف الإنمائية للألفية، ونجحت في تهيئة بيئة محلية مواتية، بما فيها الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واتخاذ الإجراءات ضد الفساد، وتشجيع الاستثمار. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر الدعم عن طريق اتخاذ تدابير للتغلب على الفقر وزيادة حجم ونوعية التمويل الإنمائي، وإيجاد نظام عادل للتجارة الدولية، وخفض الدين وإزالة المخاطر البيئية، وحل المشاكل السكانية. ويحق للبلدان الخارجة من صراعات، مثل بلده، والمنهمكة في بناء السلام والساعية نحو التنمية، أن تتوقع دعما دوليا كافيا مع إزالة العوائق التي تحول دون اندماجها في الاقتصاد العالمي. لقد أكدت القمة على أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات شجاعة موجهة نحو تحقيق أهداف معينة من أجل إزالة المصاعب الخارجية لمثل هذا الاندماج. وفي بلدي، وهو بلد غير ساحلي، فإن تلك المصاعب تخص الوصول إلى الاستثمارات والأسواق والتكنولوجيا الحديثة، والحدود المغلقة والحواجز المقامة ضد الحركة الحرة للبضائع والخدمات ورأس المال واليد العمالة.

٦ - وأضاف، لذلك فإن بلده يأمل بأن يحيط المجتمع الدولي علما بقرارات مؤتمر ألماتي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ويدعمها، وهو يؤيد إجراء حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويجب زيادة حجم ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وجعلها أكثر استقرارا ويمكن التنبوء بها، كما يجب أن تعكس أولويات البلدان المتلقية لها، كما أنه يتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تستفيد من تنفيذ المشاريع الوطنية بدرجة أكبر. وقد رحب بالتوجه نحو التمويل المبتكر للتنمية وتطلع للتنفيذ الفعال للمبادرات ذات الصلة والمشاريع النموذجية المقترحة من قبل عدد من الدول، ومن بينها بلده.

٧ - وأردف القول بأن حكومته تدعم الجهود الدولية لتقليل تكلفة تحويلات المهاجرين وتعزيز أثرها الحفاز على التنمية، وقبل كل شيء، في أكثر البلدان فقرا. كما أن حكومته ترحب بقرارات القمة المواتية للتجارة العالمية المتعددة الجوانب والتجارة الحرة الخالصة. ومن المرغوب فيه الاختتام السريع لجولة الدوحة الإنمائية، وهو يأمل من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في هونغ كونغ أن يشجع ذلك الهدف. إن التعاون الإقليمي هو أمر هام للتنمية، ويدعم بلده قيام تعاون إقليمي أكثر نشاطا وقوة في آسيا الوسطي عن طريق منظمة التعاون لآسيا الوسطي ومنظمة شنغهاي للتعاون والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ضمن آخرين. ومن بين أهداف التنمية المستدامة التي أكدت عليها القمة، يرى بلده أن الاستخدام الفعال والصحيح للمياه هو أولوية. وقد أوليت في بلده عناية خاصة لمشكلة توفير مياه الشرب للجميع. وشملت الإجراءات التاريخية على المستوى الدولي السنة الدولية للمياه العذبة في عام ٢٠٠٣، والعقد الدولي للعمل، " المياه من أجل الحياة" الذي بدء في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وكلاهما كانا بمبادرة من بلده. وقد تم الاتفاق في خلال السنوات الأخيرة على خطة دولية للمياه تهدف إلى الإدارة المستقرة لموارد المياه. ويعتمد نجاح العقد الدولي للعمل على الجهد التعاوني، وتعول حكومته في ذلك على المشاركة النشطة من جميع البلدان، وكذلك من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٨ - **السيد إيليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن بلده، بفضل برنامج للإنعاش من الأزمة مدعوم من قبل المجتمع الدولي، يسترد عافيته من الدمار الذي خلفه صراعان مسلحان. ويغطي البرنامج الاقتصادي للحكومة التدابير الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسسية وورقة استراتيجية الحد من الفقر والبرنامج الوطني لبناء القدرات في حالات الطوارئ. ويغطي عنصره السياسي احترام الحقوق

والحريات، والديمقراطية والحكم الرشيد (بما في ذلك الإعداد للانتخابات لبناء الديمقراطية ولمنح البلد مؤسسات شرعية وذات مصداقية)، وتدابير ما بعد الصراع، والتي تشمل على وجه الخصوص التسريح ونزع السلاح والإدماج وإعادة التوطين.

٩ - وأضاف قائلا بأن ورقة استراتيجية الحد من الفقر هي في مرحلتها النهائية في الوقت الحالي، والغرض منها تمكين البلد من الاستفادة الكاملة من إلغاء ديونها الخارجية. ولكنها تحتاج لأن تكون مدعومة بنظام للائتمانات البالغة الصغر يركز على التنمية الريفية والزراعية.

١٠ - واستطرد يقول إن حجم الدمار للبنية التحتية ودرجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي تعني بأن التعمير سيكون مهمة ضخمة، ولكن يمكن رؤية التقدم في هذا المجال، مثلا في المعدل المتحسن للنمو الاقتصادي. ولكن النمو هش، لأنه أتى من القطاعات الجانبية للاقتصاد بدلا من أن يأتي من القطاعات الأساسية التي يكون معدل النمو وإمكانية إيجاد فرص العمل بها عاليين، مثل الزراعة أو التعدين.

١١ - وأضاف أنه على الصعيد الاقتصادي، فقد تسببت سنوات الأزمة والصراع العشر السابقة في انهيار نظام النقل، وأدى انعدام الأمن في مقاطعات معينة إلي تحطيم الإطار الاجتماعي. وكان للدمار، والتخلي عن النظامين التعليمي والصحي، ولتشتت الأسر، ولتفكك شبكات التضامن التقليدية، وللصدمات النفسية، أثر مدمر على رأس المال الاجتماعي والبشري. ونتيجة لذلك، فقد تدنت نوعية التعليم وستواجه الحكومة صعوبة كبيرة في إنجاز الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية: ''كفالة أن يتمكن جميع الأبناء والبنات من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي''.

١٢ - وأردف يقول إنه، بحسب الأرقام الواردة من وكالات الأمم المتحدة، فإن ٧٥ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. والجوع متفش بين الناس ويؤثر على ١٦ مليون شخص. وهناك أكثر من ٣ ملايين شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز، والسبب في الانتشار السريع للوباء هو تشرد أعداد كبيرة من السكان، وانهيار النظام الصحي، ووجود قوات من بلدان تعاني بصورة خاصة من تفشي الوباء، والعنف الجنسي. كما أن أمراضا أخرى، مثل الملاريا والسل والتيفوئيد والكوليرا، منتشرة أيضا. والعمر المتوقع للفرد هو ٤٥ سنة فقط؛ ومعدل وفيات الرضع حوالي ١٢٨ لكل ألف ولادة، بينما معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس هو من بين أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ ١ ٢٨٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة. وفي سعيها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولكي تنجح في برنامج مرحلة ما بعد الصراع، تواجه حكومة بلده عقبات هامة ناشئة عن الطابع الفريد والمعقد لوضعها. ويقدر كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية فشل أي برنامج لمرحلة ما بعد الصراع بنسبة ٥٠ في المائة و ٦٠ في المائة على التوالي في الحالات التي يرتبط فيها سبب الصراع بالموارد الطبيعية. وتلك هي الحال بالفعل في بلده، الذي لم يتردد بعض البلدان المجاورة له من الجانب الشرقي في نهب موارده الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى.

١٣ - واستطرد قائلا إنه، حيث أن موقعه الجغرافي الاستراتيجي من الناحية الاقتصادية، ومواردها الطبيعية، تضفيان على بلده، بصفة طبيعية، دور المحرك الأساسي للتنمية دون الإقليمية والإقليمية، فإن التنمية المستدامة في ذلك البلد ستجلب دون شك ميزات رئيسية ودائمة للبلدان المجاورة أيضا، تفوق بكثير المكاسب غير الشرعية القصيرة الأجل المتمثلة في التهريب والنهب التي ترتكب في شكل

إرهاب الدولة. ولهذا السبب، فقد جدد بلده دعوته للمجتمع الدولي للإبقاء على دعم قوي للعملية التي برزت من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في دار السلام، والتي تتوافق بالكامل مع الأهداف الإنمائية للألفية، تنفيذا كاملا عن طريق التعبئة المنهجية للموارد اللازمة لمهمة التعمير الهائلة، بغرض إيجاد أساس للتعاون دون الإقليمي المستدام.

١٤ - واستطرد يقول إن الاجتماعات المتعددة التي عقدت بشأن التنمية أوجدت إدراكا بالتفاوت الصارخ والمخزي بين البلدان الغنية والفقيرة، وكذلك بالفقر والبؤس الذين يصيبان ٨٠ في المائة من بلدان العالم، ٥٠ بالمائة منها في أفريقيا. والآن، فإن ٨٠ في المائة من بلدان أفريقيا هي بلدان فقيرة ومثقلة بدرجة عالية بالديون.

١٥ - وأختتم حديثه قائلا، أنه، وبحسب إحصاءات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، فإن أفريقيا لن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بمعدل نمو يقل عن ٧ بالمائة. ويجب أن ينظر إلى هذا الرقم بالمقارنة مع نسبة ٤,٦ في المائة التي أحرزت في عام ٢٠٠٤، وهي الأعلى خلال العشر سنوات الماضية، وبالمقارنة مع نسبة ٥ في المائة المتوقعة في المستقبل القريب، ما لم يتم اتخاذ تدابير خاصة، وعلى وجه الخصوص، توفير التمويل لجعل أفريقيا تخطو خطوة هامة إلى الأمام.

١٦ - **السيدة غوناسيكيرا** (سري لانكا): أشارت إلى أن بلدها سري لانكا تعهد ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد منحت رؤية الحكومة للتنمية أولوية عالية للتعليم والصحة. وعلى الرغم من أن بلدها يسجل بالفعل معدلا مرضيا جدا بالنسبة للإلمام بالقراءة والكتابة لكل من النساء والرجال يعادل ٩٢ في المائة، فإنه أدخل إصلاحات شاملة في قطاع التعليم، بما في ذلك زيادة ميزانية التعليم ثلاث مرات لكي تتماشى مع العالم المتغير والمتأثر بالعولمة بشكل سريع. وبالتالي، فقد بلغ بالفعل هدف التعليم الابتدائي، حيث بلغ صافي معدل التسجيل ٩٨,٣ في المائة. وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فقد أدي ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة في بلدها إلى ارتفاع متناسب في معدلات توظيف الإناث في المستويات التنفيذية وإلى إحداث معايير عالية لرعاية الأمومة ورعاية الأطفال. ومعدل وفيات الرضع هو ١٧ فقط لكل ألف ولادة حية، وبلغ بلدها أيضا الهدف المحدد للوفيات النفاسية.

١٧ - وأضافت قائلة إن الفقر يظل مع ذلك التحدي الرئيسي. ولقد نفذت الحكومة سياسات مناصرة الفقراء كما أنها تتخذ خطوات إضافية عن طريق اعتماد برامج اقتصادية واجتماعية بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويمكن لتخفيف الدين أن يزيد من الاستثمار بدرجة كبيرة في القطاعات الهامة جدا لبلوغ الأهداف الإنمائية. إن ما لا يقل عن ربع سكان العالم يعيشون في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتستمر أعباء الدين المفرط في تشكيل عقبة كبيرة أمام إمكانات النمو في العديد من مثل تلك البلدان، وعلى وجه الخصوص على ضوء ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ويقدر أن كل زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في خدمة الدين في البلدان المنخفضة الدخل تخفض الاستثمار العام بحوالي ٠,٢ في المائة. لذا فإن إلغاء نصف ديون البلدان المنخفضة الدخل سيترجم في شكل زيادة قدرها ٠,٥ في المائة في النمو السنوي وفي شكل حيز مالي لزيادة الاستثمار العام والخاص.

١٨ - وأردفت تقول، إن اقتصاد بلدها يعتمد على تصدير السلع الزراعية وعلى التصنيع من المرتبة الدنيا مثل تصنيع المنسوجات والملابس. وبالتالي فهي تواجه صعوبات بسبب انتهاء ترتيبات اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف. وقد

اتخذت العديد من البلدان النامية خطوات لجعل اقتصادها مفتوحا بهدف توسيع نطاق الصادرات من منظور أن زيادة التجارة، وليس المعونة، هي التي ستحدث التنمية الاقتصادية. ولكن لا تزال توجد العديد من الحواجز التجارية وبأشكال مختلفة. ولم توجد عملية العولمة وضعا متكافئا، كما أنها لم تولد الفوائد المتوقعة التي تسيل تدريجيا لتحسين المستويات المعيشية لجميع الناس، ولم توزع فوائدها بالتساوي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذا فإن بلدها يهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تكفل بان يحقق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ وجولة الدوحة الإنمائية بأكملها ما هو متوقع منهما.

١٩ - وإن المجتمع الدولي في حاجة للإقرار بالترابط بين الهجرة الدولية والتنمية، والتحديات والفرص التي تتيحها الهجرة للبلدان المرسلة والمتلقية على السواء. وسيتيح الحوار الرفيع المستوى المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٦ فرصة لبحث هذه المسألة بإمعان.

٢٠ - وقالت، في معرض تذكيرها بكارثة تسونامي غير المسبوقة التي حدثت في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٤، إن استجابة الحكومات الصديقة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ولّد ثقة متجددة في قوة الشعوب، التي هبت كرجل واحد عبر مختلف أنحاء العالم، للعمل في خير الإنسانية من أجل عالم أفضل وبوجه جديد. فمن المتوقع أن ينمو اقتصاد بلدها بنسبة تصل إلى ٥,٥ في المائة في العام الحالي حيث أن الطرق والفنادق التي تضررت بفعل تسونامي قد أعيد بناؤها ومصائد الأسماك وصناعات السياحة قد بدأت تستعيد عافيتها.

٢١ - وأضافت تقول إن تجربة تسونامي، وحدوث كوارث أخرى جديدة قد جعل بلدها أكثر اهتماما بالحاجة لاستحداث إدارة فعالة للكوارث. ويتعين أن تحظى المبادرات الرامية لإنشاء نظم عالمية للإنذار المبكر بالأولوية وينبغي توجيه الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي في اتجاه دعم الجهود الوطنية لبناء القدرات الوطنية والإقليمية وتعزيزها. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور مفيد في تجميع أفضل الممارسات في هذا المجال.

٢٢ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): لاحظ أن المكاسب التي فاقت المتوسط والتي حققها العالم النامي في العامين الماضيين باتت مهددة بفعل الاضطرابات الاقتصادية. فالاختلالات الاقتصادية بوجه خاص جعلت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا مستحيلا على البلدان القليلة النمو والبلدان الفقيرة. وإن الصعوبات التي اتسمت بها مفاوضات الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن النتائج، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية، قد ولّدت شكوكا بشأن مدى قوة الالتزام بنظام تجاري حر وعادل تُقتسَم فوائده بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فينبغي عدم وضع عراقيل في طريق النزعة العالمية للأمم المتحدة لمآرب سياسية. وعلى البلدان المتقدمة أن تفي بالنسب المئوية المستهدفة من المساعدة الإنمائية الرسمية بدلا من اتخاذها وسيلة لممارسة ضغوط سياسية.

٢٣ - وأفاد أنه لئن رحب بلده بقرار مجموعة الثمانية شطب ديون البلدان الأكثر فقرا، فهو يرى أنه يتعين شطب ديون جميع البلدان الأقل نموا، كما يتعين تقليص ديون البلدان المتوسطة الدخل بشكل كبير. وهو يرحب أيضا بمنح الأولوية للتنمية في أفريقيا وبالأفكار الابتكارية لتمويل المشاريع الكبرى في تلك القارة. ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتهيئة ظروف مواتية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وبالأخص لإيجاد آلية دولية للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

٢٤ - واعتبر أن الجهود الدولية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية في حاجة إلى مراعاة الهوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويؤكد بلده على أهمية الاستفادة من الأفكار الواردة في التقارير الصادرة قبيل الاجتماع العام الرفيع المستوى، واستخلاص أقصى ما يمكن من الفوائد من المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. أما في مجال البيئة، فمن المطلوب حشد الموارد، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقات البيئية، كما يتعين تقديم المزيد من الموارد لمرفق البيئة العالمي.

٢٥ - وقال إن وفده يؤكد مجددا على موقفه بأن استخدام تدابير اقتصادية قسرية من طرف واحد يشكل انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، ومنظمة التجارة العالمية. كما يمثل عائقا خطيرا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٢٦ - ومضى يقول إن حكومة بلده كانت من أوائل الحكومات التي قدمت تقريرا عن الأهداف الإنمائية للألفية، وأصدرت تقريرا ثانيا مؤخرا. وقد بذلت جهودا كبيرة لإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في خطتها الاقتصادية الوطنية، التي تشدد على التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاستثمار المحلي، وإدخال تغييرات هيكلية تتسم بقيمة مضافة، وتحسين الروابط القطاعية، وإكساب الأسواق قدرة تنافسية، وتكثيف الاستثمار في رأس المال البشري، وتنمية القدرات، وتحسين التنظيم الإداري.

٢٧ - واعتبر أن الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يزال جاثما على الجولان السوري، والأراضي الفلسطينية، ومزارع شبعا اللبنانية يشكل عائقا أمام التنمية المستدامة في المنطقة. وسوف لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل قط ما استمر غض الطرف عن الاحتلال الإسرائيلي الذي ينتهك ما لشعوب المنطقة من حقوق الإنسان، ومنها الحق في الحياة والحق في التنمية.

٢٨ - **السيدة سوتو** (كوستاريكا): قالت إن ما تبقى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يتجاوز عشر سنوات. ومن الواضح أن هذه الأهداف ستظل مجرد إعلان للنوايا الحسنة ما لم يكن هناك دعم والتزام قويين من جانب المجتمع الدولي. ولا بد لهذا الدعم أن يذهب إلى أبعد من مجرد تلبية الغايات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بحيث يشمل إتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وإدخال إصلاحات مؤسسية، والإدارة الرشيدة على كافة المستويات. ولما كانت التجارة وستظل مصدر الإيرادات الرئيسي للعديد من البلدان النامية، فإن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لوحدها، دون أن تكون مصحوبة بإتاحة المزيد من الفرص لوصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق أو بإلغاء الإعانات التي تشوه التجارة، كفيل بأن يؤدي إلى الاعتماد بقدر أكبر على المساعدة الخارجية في البلدان التي تتلقى هذه المساعدة، وإلى مزيد من الفقر وانعدام المساواة في البلدان التي لا تتلقى هذه المساعدة.

٢٩ - واستطردت قائلة إن التنمية ذات بعد أوسع وأكثر طموحا من الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيق التنمية المستدامة يتعدى مجرد مكافحة الفقر: فهو يتيح الفرصة للمشاركة في الرفاه العام، وفي التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبالحقوق السياسية والاجتماعية والبيئية، وفي آخر المطاف في حرية الناس في اختيار نمط الحياة الذي يرغبون في العيش على منواله. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيكون الخطوة الأولى في الطريق نحو تحقيق ذلك المستوى من التنمية البشرية، ويجب عدم التغاضي عن أن البلدان تتمتع بمستويات مختلفة من التنمية وأن لها بالتالي احتياجات مختلفة.

٣٠ - وأضافت قائلة إنه لا بد من معالجة الأهداف الإنمائية للألفية بنظرة شمولية، وليس بتناول كل هدف بمعزل عن الأهداف الأخرى. فمن الواضح، على سبيل المثال، أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أداة رئيسية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وليس فقط تلك الأهداف المرتبطة بالبيئة بشكل صريح.

٣١ - وقالت إن بلدها يشعر بالارتياح لكون نتائج القمة ٢٠٠٥ بيّنت أن ثمة حاجة لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المتوسطة الدخل، لأنها تأوي ٢٨٠ مليون نسمة ممن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم و ٨٧٠ مليون نسمة ممن يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. ورحبت أيضا بالإشارة إلى ضرورة النظر في إمكانية التخفيف من الديون أو إعادة جدولتها بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل التي تئن تحت مستوى من الديون لا طاقة لها به. والاستثمارات التي يحتاج إليها بلد نام مثل بلدها هائلة، ويتعين عليها أن تتزاحم مع أولويات أخرى بالنسبة لتخصيص الموارد في المجالات الأساسية كالتعليم والصحة والنقل. وأضافت تقول إنه من غير المجدي معاقبة بلدان مثل بلدها خطا خطوات كبيرة في سبيل نزع السلاح، واحترام حقوق الإنسان، وإعمال نظام عادل للقوى العاملة، وحماية البيئة، بإقصائها من برامج التعاون وتقييد دخول منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. فالبلدان المتوسطة الدخل في حاجة إلى مساعدة ثابتة ويمكن توقعها وإلا انساقت إلى ظروف من العوز والحرمان سيكون علاجها أكثر كلفة من الوقاية منها.

٣٢ - وأردفت تقول إن بلدها يتوقع الكثير من نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ. ويتعين على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن توجه رسالة سياسية واضحة على أن بعد التنمية لا بد أن يكون جزءا لا يتجزأ من كل مجال من مجالات المفاوضات. فوفقا للبنك الدولي، من شأن إزالة قدر كبير من العقبات أمام التجارة أن يمكن ١٤٠ مليون نسمة من الخروج من تلابيب الفقر المدقع. ومن شأن ذلك أيضا أن يحرز شوطا كبيرا نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية: ''تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف''.

٣٣ - وقالت إن البيان الختامي للقمة لم يقدم سوى القليل من الأفكار أو الالتزامات الجديدة لقيام المجتمع الدولي بخطوة مشتركة فعلية. ويكمن التحدي الآن في البناء على ما هو موجود دون التراجع عن القضايا التي اتفق عليها بالفعل في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويتعين على البلدان أن تضع في اعتبارها باستمرار أن الأكثر تأثرا بما تقوم به من عمل أو بامتناعها عنه هم دائما الفقراء والمستضعفين.

٣٤ - **السيد عليييف** (أذربيجان): قال إن دور اللجنة في ترجمة الالتزامات التي قطعت في الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة إلى خطوات ملموسة دورا هاما. ويتعين على اللجنة، وهي تقوم بحشد التمويل من أجل التنمية، أن تولى الأولوية لمجالات من قبيل القضاء على الفقر، وسياسات الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة، والأنشطة التشغيلية لتنمية البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

٣٥ - وقال إن بلده يشعر بالارتياح لتوقع دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥ حصول نمو اقتصادي واحتمالات مواتية للتنمية بوجه عام. وبالرغم من أن الدراسة بيّنت أن ثمة انتعاشا اقتصاديا في منطقة بلده، فإن التحليلات الخاصة ببلدان بعينها تكتسي أهمية ذلك أن المنطقة تشمل اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية وذات مستويات مختلفة من التنمية والأداء.

٣٦ - ورأى أنه لا يمكن الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة دون زيادة الاستثمار، لا سيما في مجال البحث والتنمية الذي يكتسي أهمية حاسمة في حفز الإنتاجية، وفي الوقت نفسه في تحسين نوعية رأس المال البشري والتكنولوجيا.

٣٧ - ويشكل تقلب أسعار السلع الأساسية مسألة خطيرة. فلا بد من أن تتاح لمصدّري السلع الأساسية في البلدان النامية فرص الوصول إلى الأسواق ومساعدتهم في وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر وخطط تعويضية مرنة.

٣٨ - وأضاف قائلا إن أذربيجان ينادي بالشفافية، باعتباره البلد الأول الذي أصدر تقريرا عن الشفافية المالية. على أن الإدارة الشفافة للإيرادات لن تحل جميع المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية المصدّرة للمعادن، التي تحتاج أيضا إلى معلومات عن أفضل الممارسات وتوصيات من أجل التنويع الاقتصادي لتكون في وضع أفضل يمكنها من مواجهة التحديات الإنمائية. وإذا كان ينبغي بالتأكيد النظر إلى أسعار النفط في سياق تنامي الطلب، فإنه ينبغي مراعاة القدرات الفنية المحدودة للبلدان النامية - وهي تشمل معظم البلدان المصدرة للطاقة.

٣٩ - ومضى يقول إن البلدان النامية غير الساحلية، التي تواجه مشاكل متعددة الأوجه في علاقاتها التجارية، يعتريها ضعف بشكل خاص بسبب موقعها الجغرافي وحجم اقتصاداتها. وقد انتهجت منظمة التجارة العالمية نهجا لقي الترحيب بأخذها في الاعتبار عنصر ''الصغر''.

٤٠ - وقال إن وفد بلده يتطلع أيضا للمناقشات بشأن تنشيط عمل اللجنة ونتائجها.

٤١ - **السيد يوشكيفيتش** (بيلاروس): قال إن مهمة متابعة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القمة المعقودة مؤخرا والمؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى تقع على عاتق اللجنة الثانية. وتعد تسوية قضايا تمويل التنمية شرط مسبق للنمو الاجتماعي والاقتصادي. وقال إن بلده يدعم مبادرة قطر لعقد المؤتمر الاستعراضي الأول عن تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة في عام ٢٠٠٧. ويتعين على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تولي عناية بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبالخيارات الفعلية المتاحة لها، استنادا إلى الإصلاحات والاستراتيجيات الإنمائية التي انتقتها.

٤٢ - وأعرب عن الأسف لعدم احتواء البيان الختامي للقمة توصيات واسعة النطاق بشأن تنمية التجارة الدولية. وينبغي أن يحقق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ خطوة رئيسية إلى الأمام في مجال تحرير التجارة الدولية وفي المواقف تجاه مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٣ - وأعرب عن تطلع وفد بلاده إلى الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية المزمع عقده في عام ٢٠٠٦. فزيادة التعاون الدولي، وتبادل البيانات، والمساعدة المالية والفنية تظل كلها عناصر أساسية لمنع الهجرة غير المشروعة ومكافحتها ومن ثم التصدي للقضايا العالمية المرتبطة بها كالجريمة عبر الحدود، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والاتجار بالبشر. واعتبر أن إنشاء مسؤولية قانونية على استخدام الأشخاص المتاجر بهم يعد وسيلة واعدة لمكافحة الاتجار بالبشر. واقترح إنشاء شراكة عالمية تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الرق والاتجار بالبشر في القرن الحادي والعشرين.

٤٤ - ومضى يقول إنه لا بد للجنة التنمية المستدامة بوجه خاص أن تنظر في القضايا المتعلقة بأزمة الطاقة. ونظرا للتغيرات البيئية التي لم يسبق لها مثيل ولانعكاساتها على التنمية، فمن الضروري أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها

فيما يتعلق بحماية طبقة الأوزون، والانضمام إلى بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٤٥ - ودعا إلى ضرورة التقيد بدقة بأحكام قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن دعمه للاستنتاج الذي توصل إليه تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ بأن مسؤولية تنسيق الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في استخدام المعونة الخارجية تقع أساسا على حكومات البلدان المتلقية.

٤٦ - واعتبر أنه بسبب العولمة، باتت البلدان النامية أكثر عرضة للمشاكل التي تنشأ في اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة، وهو ما ألقى بأعباء إضافية على عاتق البلدان المتقدمة. ووجه الاهتمام إلى احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي بلدان غير ساحلية في بعض الحالات.

٤٧ - وقال إنه ينبغي أن تَستخدم الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الدولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمزيد من الفعالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي بذل كل ما في الوسع، لا سيما من جانب اللجان الإقليمية والدول الأعضاء، في التحضير للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المزمع عقده في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويتعين على اللجان الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن الأنشطة التشغيلية أن تقوم بدور أكثر فعالية لتقليص الهوة في هذا المجال.

٤٨ - وقال إن بلده يؤيد الإجراءات الرامية لمكافحة الفساد والتوصيات ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويمكن الحد من الفساد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بزيادة التعاون مع وكالات البلدان المتقدمة المعنية بالإنفاذ. ولا ينبغي أن تتخذ أوجه القصور التي تعتري الآليات القانونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ذريعة لرفض التعاون القانوني وتسليم الأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بتحويل أموال متأتية من ارتكاب جرائم أو مكتسبة بغير وجه حق. وينبغي التقيّد بدقة بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الخاصة بإعادة الأرصدة.

٤٩ - **السيد شيديوسيكو** (زمبابوي): قال إنه في حين كان بالإمكان استخدام البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥ لتوجيه عمل اللجنة، فإنه دون مستوى التطلعات على أكثر من صعيد. وأن الالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية بخصوص الشراكة العالمية من أجل التنمية تظل غير مستوفاة إلى حد كبير، إذ لم تظهر أية مصادر جديدة لتمويل التنمية بشكل ملموس. ولا تزال مسائل المساعدة من أجل التنمية، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار الأجنبي المباشر تقترن بشروط، بما في ذلك مبادرات ''الكسب السريع''. وقد أثر هذا الوضع سلبا على قدرة البلدان النامية على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة أيضا لإحراز تقدم في مجال توسيع دائرة إجراءات شطب الديون الخارجية لتشمل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

٥٠ - وأضاف أنه لئن يرحب بلده بالالتزام بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، فإنه يشعر بالقلق لعدم وجود أهداف محددة زمنيا ولا متابعة عملية. ويشعر بالقلق نفسه لعدم تناول البيان الختامي للقمة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره من من المسائل الطارئة في المجال الإنساني، وإنما اكتفى بتحديد هدف حصول جميع من يحتاجون إلى العلاج عليه بحلول عام ٢٠١٠، دون ذكر خطوات محددة ومتعاقبة للتنفيذ. وقال إن وفد بلده يأمل في

أن تولي اللجنة اهتماما جديا بهذه القضية، التي تعد مسألة موت أو حياة.

٥١ - وأعرب عن أسف وفد بلده لعدم تعرض البيان الختامي للمسائل التجارية إلا بإيجاز. ومع ذلك ثمة حاجة ملحة لإظهار وجود التزام أثناء التحضير للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام. فالبلدان النامية في حاجة لأن تشعر بالأمل مجددا في أن الفرج بات رأي العين في مجالات مثل الوصول إلى الأسواق، وإلغاء الإعانات، وتيسير التجارة، وبناء القدرات على مستوى العرض. ولن يتحقق التغيير إلا عند تحسين الأحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية في الاتفاقات الحالية لمنظمة التجارة العالمية، تماشيا مع إعلان الدوحة لعام ٢٠٠١.

٥٢ - وذكر أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات مهولة مرتبطة بنقل السلع على بعد مسافات طويلة وعبر الحدود. وبالتالي، فإن الاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية مسألة ملحة بالنسبة لهذه البلدان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي الذي أقر في عام ٢٠٠٣.

٥٣ - وقال إن وفد بلده يشعر بالارتياح لإقرار البيان الختامي بما للتنمية الريفية والزراعية من دور حاسم في مكافحة الفقر، والجوع وسوء التغذية، وتعزيز اقتصادات البلدان النامية. وقال إن بلده قد اتخذ بالفعل تدابير للتصدي للفقر المدقع وكفالة استمرار إنتاج الأغذية عن طريق برنامجه لإعادة توزيع الأراضي. وينبغي ألا يكون دعم القطاع الريفي والزراعي مشروطا وأن يمنح هامشا سياسيا مناسبا للحكومات الوطنية في ممارستها سيادتها في نشر مواردها الطبيعية وتوزيعها وفقا للأولويات التي تمليها الديمقراطية والشفافية تماشيا مع أحكام جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ولا ينبغي قط تشجيع استخدام التدابير الاقتصادية القسرية أو اعتماد قوانين وأنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، بما فيها الجزاءات، للحيلولة دون ممارسة البلدان النامية حقها السيادي على مواردها الطبيعية. وختم حديثه بالقول إن وفد بلده يتوقع أن تتخذ اللجنة موقفا ثابتا بهذا الخصوص بغية توجيه رسالة واضحة لمن ثبت عليهم اللجوء إلى هذه الممارسات.

٥٤ - وأضاف يقول إنه ينبغي للجنة أن تولي موضوع الاستدامة البيئية الاهتمام الذي يستحقه. وينبغي اعتبار تدابير الحماية البيئية، كما هي محددة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أمرا جديا. وقد قام بلده من جانبه باتخاذ عدد من الإجراءات المحددة، مثل سن قانون الإدارة البيئية وإنشاء وكالة للإدارة البيئية ستكون جاهزة للعمل قريبا.

٥٥ - **السيد نجونكو** (منظمة العمل الدولية): بدأ كلمته قائلا إن القمة العالمية أدرجت من جديد إدراجا تاما موضوع العمل اللائق والعمالة في جدول أعمال التنمية الوطنية والعالمية. وقال إن التعهد الذي لا لبس فيه لدعم عولمة عادلة، وجعل أهداف العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هدفا رئيسيا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، كجزء من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يعزز الآن عمل منظمته ذات التاريخ الطويل في الحد من الفقر، وهي ولاية واردة في إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤. وأضاف أن منظمته ستسترشد بذلك الالتزام في دعمها للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتستمر في تشجيع الربط بين العمل اللائق وغيره من الأطر الوطنية الشاملة داخل النظام المتعدد الأطراف مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٥٦ - ويجب الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للعولمة عند القيام بمثل هذا العمل على المستوى الوطني. وقد انتقل العالم من اقتصاد دولي تتفاعل فيه الاقتصادات الوطنية مع بعضها البعض في سوق عالمية إلى اقتصاد عالمي تكون فيه العديد من العلاقات والآليات نفسها ذات طبيعة عالمية. وعلى الاقتصاد العالمي أن يوفر العمل اللائق كي يستفيد الجميع من العولمة. ويجب في هذا السياق التشديد بصفة خاصة على الشباب الذين كثيرا ما يعملون ساعات طويلة على نحو غير مقبول في ظروف غير رسمية متقطعة ووفق ترتيبات غير آمنة تتميز بإنتاجية منخفضة، ومكاسب ضئيلة وحماية عمالية متدنية. وتقوم منظمة العمل الدولية بدور نشط في نطاق شبكة تشغيل الشباب، وذلك عن طريق تشجيع عمالة الشباب، وتستطيع أن تعمل كحافز في تعبئة الدعم وتنفيذ سياسات وبرامج متكاملة من أجل الوفاء بشكل فعال بالتزامات إعلان الألفية لتحقيق عمل لائق ومنتج للشباب.

٥٧ - وقال منتقلا إلى الالتزامات الأخرى الواردة في البيان الختامي التي تشكل عنصرا هاما من عمل منظمة العمل الدولية، إن ولاية المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين التي تستند إلى اتفاقيات العمل الدولية وقرارات المؤتمر الدولي للعمل الخاصة بنوع الجنس، كانت تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في مجال العمل. وتوفر منظمته الدعم التقني لوضع السياسات ووضع وتدعيم التشريعات والتدابير الإدارية من أجل إدارة فعالة لهجرة اليد العاملة ولحماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيز اندماجهم في بلدان المقصد. وتقوم المنظمة أيضا بالتعاون في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن إدارة الهجرة وإعداد قاعدة معارف سليمة حول الموضوع. وستعمل منظمته مع جهات أخرى للمساعدة في الوفاء بالالتزامات بشأن نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، عن طريق برنامجها المتعلق بنقص المناعة البشرية/الإيدز ومجال العمل، التي يتمثل الهدف منها في رفع مستوى الوعي بالأثر الاجتماعي - الاقتصادي والإنمائي لمرضى الإيدز نتيجة لتأثيره على سوق اليد العاملة والعمالة. وقامت المنظمة أيضا بتأييد الحكومات وأرباب العمل والعمال في جهودهم للسيطرة على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز ووصمة العار ذات العلاقة بالإصابة بنقص المناعة المكتسبة. وقال في نهاية كلمته، مشيرا إلى التزام البيان الختامي بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إن منظمة العمل الدولية مستعدة للعمل مع غيرها لتحقيق تنفيذ سريع لاستراتيجية موريشيوس من أجل استمرار تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا.

٥٨ - ويتطلب تنفيذ نتائج القمة بصورة ناجحة، اتساقا وتوحيدا في السياسات، لأن أوجه عدم الاتساق بين السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية تشكل عقبات أمام تحقيق الأهداف. ولهذا، يحتاج الأمر إلى تحقيق التكامل. ونتيجة لذلك، فإن نهجا أكثر تكاملا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية يعتبر حاسما وقد تسهم خطة العمل اللائق في مثل هذا النهج.

٥٩ - **السيد زيينا** (إثيوبيا): قال إنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن أحد المؤشرات هو قيام الشراكات القوية من أجل التنمية منذ اعتمادها. وإن تأكيد الالتزامات السابقة مجددا في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة والقرار الصادر عنه باعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة بحلول عام ٢٠٠٦ من أجل تنفيذ جميع الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي، تبدو مشجعة. وسينتهي بلده من تقييم احتياجاته من أجل استراتيجيته الوطنية بحلول نهاية السنة.

٦٠ - وسيكون من مسؤولية اللجنة متابعة المقررات ذات العلاقة بالتنمية الواردة في البيان الختامي للاجتماع العام الرفيع المستوى، والتي تشمل اتفاقات مفيدة بشأن المبادرات ذات التأثير السريع، والتنمية الريفية، والصحة، والتعليم، والعمالة. ويرحب وفده بالتزام عدد من الشركاء الإنمائيين بتحقيق هدف توفير ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي كمساعدة إنمائية رسمية إلى الدول النامية، وحث جميع الشركاء من أجل تحقيق هدف يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي كمساعدة للبلدان الأقل نموا بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي لبرامج المساعدة الدولية، كما تم اقتراحه، أن تركز بصورة خاصة على مقدار المساعدة التي سترصد عن طريق ميزانيات البلدان المستفيدة، وأنه ينبغي أن تكون المساعدة متوائمة مع استراتيجياتها الوطنية. وينبغي للأعمال المتخذة بشأن تخفيف عبء الديون وإصلاح التجارة لمنفعة البلدان ذات الدخل المنخفض أن تعكس أيضا الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي القيام فورا بتنفيذ اقتراح مجموعة الثمانية المرحب به الذي يتضمن بأن تلغي المؤسسات المالية الدولية ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة للبلدان الفقيرة المؤجلة المثقلة بالديون.

٦١ - وأضاف أن تعزيز القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية سيساعد على إزالة قيود جانب العرض التي تواجهها الدول الأقل نموا في حرية وصولها إلى التجارة العالمية. وإن مساعدة تلك البلدان في بناء البنية الأساسية للوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة والطرق الجيدة ونقل المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ستسمح لها باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي على المؤتمر الوزاري الوشيك لمنظمة التجارة العالمية أن يعالج قضايا إعانات التصدير وتحسين الوصول إلى الأسواق وإزالة حواجز التجارة القائمة على الشكليات الفنية، إذ إن التجارة أساسية لاستدامة النمو الاقتصادي والتنمية.

٦٢ - وقال إنه بالرغم من أن الدول النامية مسؤولة عن تنمية نفسها، فإن الشراكات المتوقعة والثابتة والملزمة للطرفين تعتبر أمرا هاما للوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

٦٣ - أما فيما يتعلق بالموضوع المهم المتعلق بالتنفيذ، فإنه ينبغي للجنة تقديم توجيهات واضحة. وينبغي لجميع المؤسسات المسؤولة عن ترجمة الالتزامات إلى إجراءات أن تعمل بشكل أوثق مع الجمعية العامة للإسراع في التنفيذ عن طريق التركيز على ثلاث مسائل مترابطة، وهي وضع استراتيجيات إنمائية من قبل الدول النامية كأداة توجيه لشركائها، والوفاء بالالتزامات الأخيرة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، وإيلاء الاهتمام بالدروس المستفادة منها خلال السنوات الخمس الماضية. وينبغي للجنة إعطاء وقت كاف لاستعراض التنفيذ مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٦٤ - ويرحب بلده بالولاية الممنوحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمتابعة وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالميا.

٦٥ - **السيد لويزاغا** (باراغواي): قال إنه ينبغي للجنة أن تولي أهمية خاصة للأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعويض عن الافتقار إلى الالتزامات الهامة في البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥، التي تمثل أحدث تعهد بالإنجاز. لذلك، ينبغي إيلاء اهتمام بالجوانب ذات العلاقة لمتابعة وتنفيذ تمويل التنمية، والتأكيد بصورة خاصة على المسائل المالية، وتعبئة الموارد، وتخفيف عبء الديون، والحوافز للاستثمار المباشر، وضرورة جعل تحرير التجارة المحرك الحقيقي للتنمية. ونظرا لأن الجزء المتعلق بالتجارة في البيان الختامي قد استبقى عددا

قليلا من الاقتراحات التي دافعت عنها الدول النامية، فإنه من اللازم التوصل إلى اتفاقات تعرّف بوضوح أكبر الأهداف على الأجلين المتوسط والبعيد لاستنتاجات جولة الدوحة لتحقيق التزامات أكثر تحديدا بشأن فتح الأسواق ووقف إعانات التصدير وتخفيض الدعم المحلي الذي يشوه التجارة ويحد من مشاركة الدول النامية في الأسواق الدولية.

٦٦ - وقال إن بلده يحبذ قيام نظام تجاري حر وعادل ومنصف عن طريق اعتماد منهج ''المسار المزدوج'' والنظر إلى المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية، ويعتقد أن هناك حاجة ماسة لتنفيذ الأحكام المتفق عليها في اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المعقود في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشكل كامل، والمعروفة ''بمجموعة اتفاقات'' تموز/يوليه، وبشكل خاص الفقرة الفرعية الخاصة بالتنمية. ويعاني بلده الآن، بالإضافة إلى كونه بلدا غير ساحلي من ارتفاع أسعار النفط الذي أثّر بشكل عكسي على استقراره ونموه الاقتصادي وجعل من الصعب نقل منتجاته.

٦٧ - ودعا بلده أيضا إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل برنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من أن البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥ أكد مجددا على معالجة الاحتياجات الخاصة للدول النامية غير الساحلية، فإن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن توفير الوسائل المفيدة لهذه الدول من أجل التغلب على الصعوبات الناشئة عن موقعها الجغرافي.

٦٨ - وليس هناك من فائدة من إعادة إصدار اتفاقات سابقة. وينبغي للمجتمع الدولي بدلا من ذلك أن يمتلك الشجاعة للاتفاق على تدابير تخفف من الصعوبات التي تواجهها بعض المجموعات الضعيفة وتوزيع منافع التنمية بأسلوب أكثر إنصافا. وتعاقب العولمة الدول الصغيرة الأقل نموا، بينما تستفيد منها الدول التي حققت درجة أعلى من النمو والتنمية. ولا يجب التخلي عن اقتصادات الدول الصغيرة والضعيفة في السوق الحالية ذات الطابع التنافسي العالمي. وبالرغم من أن نمو العمالة يعتمد بشكل واضح على عوامل عديدة، فإنه ينبغي للجنة أن تولي اهتماما أكبر للموضوع، لأن أي انخفاض في العمالة سيؤدي إلى انتشار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويهدد الاستقرار الديمقراطي. وبالرغم من أن أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي تمتعت بنسبة نمو اقتصادي مقدارها ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، فإن معدل البطالة لا يزال يزيد عن ١٠ في المائة من القوى العاملة، مما يدل على أن النمو الجيد في الإنتاجية ينبغي أن ترافقه سياسات لتحفيز إيجاد فرص عمل لائقة وحسنة الأجر في كافة القطاعات كأفضل سبيل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيرا، هناك ضرورة لالتزام أكبر من أجل تعبئة الموارد والتعاون، إن كان ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب أو بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي من أجل إيجاد التآزر اللازم من أجل كسر الحلقة المفرغة للخمول وتحقيق مساواة وحوافز أكبر، مما يمكن البلدان من التغلب أخيرا على العقبات التي تعيق تنميتها المستدامة.

٦٩ - **السيد أولانيان** (المراقب عن الاتحاد الأفريقي): قال إن المسائل الرئيسية المعروضة على اللجنة هي التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر والاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وكان الإنجاز الرئيسي في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الالتزام القوي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتبر الاتحاد الأفريقي الأهداف معيارا لقياس التنمية في أفريقيا في خطتها الإطارية الاستراتيجية من أجل التنمية، مما يؤكد على ضرورة وضع سياسات اقتصاد كلي سليمة، وكذلك على اتباع نهج إقليمي. ويتطلع الاتحاد للعمل مع منفذي الأهداف الإنمائية

للألفية من خلال توفير الدعم التقني لجهود التنمية ومساعدة البلدان الأفريقية في اعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

٧٠ - ويجب أن تكون العمالة الكاملة والمنتجة عنصرا أساسيا في سياسات الاقتصاد الكلي وفي استراتيجيات التنمية؛ وعلى الشركاء الإنمائيين أن يعملوا مع البلدان الأفريقية في نهجهم الإقليمي في مجال الفقر والبطالة. وتكتسب الشراكات أهمية بالغة في عالم تسوده العولمة، ويجب توفير موارد إضافية عن طريق تخفيف الديون الخارجية، واعتماد نظام تبادل تجاري عالمي أفضل، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد الوطنية. وأحسنت مؤسسات بريتون وودز عند قيامها بتخفيف عبء الديون لـ ١٤ بلدا أفريقيا، غير أن الاتحاد الأفريقي يرى أن الطريق إلى التنمية المستدامة يستلزم إلغاء الديون للبلدان الفقيرة في القارة بنسبة ١٠٠ في المائة. وسيعزز الالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة سد ثغرات التمويل؛ وينبغي إيلاء أولوية لإعلان باريس الذي صدر مؤخرا بشأن فعالية المعونة. وإذا تم ذلك، فإنه ينبغي توجيه البرامج الإقليمية ودون الإقليمية المتفق عليها بصورة متبادلة والخاصة بالبنية الأساسية للتنمية، والخطط الإنمائية الوطنية المتكاملة والشاملة، والتنمية الزراعية، والمياه والصحة والتعليم.

٧١ - **السيدة نييتو** (إكوادور): لاحظت أن عاما من المفاوضات الشاقة قد أدى إلى إعداد بيان ختامي بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يعكس الحد الأدنى من الطموحات لعدد من المسائل ذات الاهتمام، إلا أنه يمثل في الوقت نفسه بداية لمرحلة جديدة تتسم بترابط عالمي للمجتمع الدولي من أجل التنمية، ينبغي للجميع أن يفوا بالتزاماتهم في إطاره. وقد أثبت الاجتماع العام الرفيع المستوى أن هناك إرادة سياسية لعمل ذلك.

٧٢ - واستمرت تقول بأن الاجتماع الرفيع المستوى يبعث برسالة واضحة لكي تركز جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على التنمية، بالرغم من أنه يبدو أن منتديات أخرى تجاهلت تلك الرسالة، وهذا وضع ينبغي لمؤتمر منظمة التجارة العالمية المقرر عقده قريبا في هونغ كونغ أن يتداركه. وإصلاح التجارة بشكل ناجح ذو أهمية خاصة لنجاح إصلاح سياسات التنمية. وينبغي لمشاركة الدول النامية غير المتساوية في عمليات اتخاذ القرارات في نطاق النظام التجاري التعددي أن تصبح أكثر توازنا، لأنه يجب إلغاء الحواجز التجارية، وبشكل خاص أمام المنتجات المدارية. وأكد الاجتماع العام الرفيع المستوى على ضرورة إيجاد سبل لمعالجة مشكلة الدول النامية ذات الدخل المتوسط، والمثقلة بالديون والتي تجد نفسها مضطرة إلى الاختيار بين خطط تنميتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

٧٣ - واستمرت تقول إن هناك علاقة حاسمة بين الهجرة والتنمية. وإن بلدها، ذو الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يحولون أموالهم لمساعدة عائلاتهم، تشعر بالقلق بشكل خاص، لأن هناك ضرورة لتخفيض كلفة تحويل الأموال.

٧٤ - وأضافت أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي عقد في ٢٠٠٥، كانت موضع اهتمام لجميع البلدان الضعيفة التي قد تستفيد من تخفيف المخاطر العالمية واستراتيجيات الاستعداد للكوارث.

٧٥ - ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم في إطار منظومة الأمم المتحدة بدور قيادي لما يتمتع به من قدرات على تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.